



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المؤتمر السنوي التاسع للدراسات التاريخية 2022

الثورة الجزائرية في ذكرى انتصارها
الستين: إعادة قراءة لمسارها، ومكانتها،
وما تراكم من سرديات عنها

28-29 أيار / مايو 2022

ورقة مرجعية

بعد مرور ستين عامًا على انتصارها، بدأت الثورة الجزائرية تتوارى في النقاشات العربية، ولا سيما في حقل الدراسات التاريخية، وأخذت سردياتها تنحصر في سجلات التأريخ، وإن ظلت أصدائها وتبعاتها تثير التساؤلات وتطرح الإشكاليات في ضوء واقع الجزائر والعالم العربي الراهن، مع احتفاظها بحضور في الوعي العربي بوصفها محطة مشرقة في التاريخ العربي الحديث.

يمكن أن يوفر مرور ستين سنة على انتصار الثورة الجزائرية مسافةً زمنية كافية، من شأنها أن تسمح للباحثين بتناول موضوعي ومثمر لمسارات هذه الثورة وتلمس حضورها؛ بوصفها ظاهرة تاريخية فريدة، استحدثت أن تحظى باهتمام الباحثين والمثقفين العرب لاستقراء أحداثها وتحليل معطياتها ورصد أبعادها والوقوف على نتائجها وانعكاساتها، المحلية والإقليمية والدولية. وهذا ما يسعى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للتصدي له بتنظيم مؤتمر يستعيد ذكرها الستين.

كانت الثورة الجزائرية، أساسًا، كفاحًا وطنيًا ومدًا ثوريًا للقضاء على نظام استعماري استيطاني فرنسي واستبداله بمشروع وطني قائم على منظومة اقتصادية واجتماعية وثقافية تقدمية. ولم تكن ظاهرة محلية أو إقليمية فقط، بل كانت حدثًا جليًا في المنطقة العربية والعالم برمته؛ فقد كانت لها تداعيات على حركات التحرر في العالم الثالث، فحظيت بمكانة مركزية فيما عُرف بـ «مشروع تصفية الاستعمار».

تقترح هذه الورقة المرجعية أربعة محاور بحثية رئيسة لإعادة قراءة الثورة الجزائرية في ذكرى انتصارها الستين؛ بما شكّلته من أهمية كبرى في عالم ما بعد الاستعمار، وبما استُعملت ووظّفت في سياق التطور السياسي للجزائر المعاصرة، وما تبقى من ذاكرتها اليوم، محليًا وعربيًا.

أولاً: خصوصيات الثورة الجزائرية ومسارها التاريخي

كانت الثورة الجزائرية تعبيرًا عميقًا عن طموحات الشعب الجزائري للخلاص من معاناة منظومة استعمارية طال أمدها وتجاوز قرنًا وربع القرن (1830-1962)، وكانت - في الوقت نفسه - ذات بعد عربي وعالمي، فأثّرت في محيطها العربي الإسلامي، وساهمت في إحياء روح المقاومة. وكانت أيضًا ظاهرة عالمية، لا يمكن محو أثرها، أو تجاهل تداعياتها، أو محاولة حصرها في مجالها الجغرافي الضيق. وهي إفراز تجربة تاريخية طويلة وفريدة، واجه فيها الشعب الجزائري الأعزل الآلة الاستعمارية المدمرة في مقاومة مسلحة (1830-1919) تجاوز عدد انتفاضاتها المئة، وأعقبها نضال سياسي لأحزاب ومنظمات رفضت الصمت عن أوضاع الجزائريين المزرية، رغم اختلاف توجهاتها ونزعاتها بين إصلاحية واندماجية واستقلالية وليبرالية (1925-1945). ونددت، رغم قبولها الواقع الاستعماري، بأوضاع الجزائريين البائسة، ورفعت مطالب لحفظ حقوقهم في وجه الإدارة الفرنسية والأقلية الأوروبية (أو ما يعرف في أدبيات الثورة الجزائرية بـ «المعمرين»). لكنها انتهت إلى نفق مسدود، بتعنت النظام الاستعماري؛ فاقتنعت الطلائع الثورية ذات التوجه الاستقلالي، بزعامة مصالي الحاج، بأن مصير الشعب الجزائري بيد أبنائه وقوة عزيمتهم واستماتتهم لتحقيق الحرية ونيل الاستقلال، بعيدا عن الأطروحات الأيديولوجية والأفكار السياسية والبرامج الحزبية التي ظلت مدعاة للانشقاق والاختلاف. وهذا ما عملت على تجسيده الطلائع الثورية لحزب الشعب/ انتصار الحريات الديمقراطية، ممثلة في المنظمة الخاصة المسلحة O.S, Organisation spéciale، التي انبثقت منها جماعة الوحدة والعمل Comité révolutionnaire d'unité et d'action, C.R.U.A، التي نظمت العمل المسلح في مختلف أنحاء الجزائر، وتمكنت من إعلان الثورة المسلحة في الفاتح من تشرين الثاني/ نوفمبر 1954.

اعتمدت الثورة الجزائرية على إرادة الشعب في مواجهة القوة الاستعمارية، وعرفت الطلائع الثورية كيف تجند القوى الشعبية من فلاحين في الريف وعمال بسطاء في المدن، مستندة في ذلك إلى تنظيم محكم،

يقوم على وحدة الصف والخضوع الصارم لأوامر القيادات الثورية. فقد فرضت جبهة التحرير الوطني، التي أطرت الثورة سياسياً، على كل من يلتحق بصفوفها، أن يتخلى عن تنظيمه الحزبي وقناعاته السياسية. وألزمت الأحزاب والمنظمات التي التحقت بالجبهة أن تحل نفسها وتلتزم بمبادئ الثورة، وعدت كل المتعاونين مع السلطات الفرنسية (الحرّكّين) خونة للثورة ينبغي تصفيتهم، كما هو الشأن مع مناوئها من مناصري الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A. Mouvement national algérien، بزعامة مصالي، المنافسة لجبهة التحرير الوطني.

وقد أولت الثورة العنصرَ البشري أهميةً بالغة، وعدت الوسائل المادية عاملاً مساعداً ظرفياً، فعمقت الإحساسَ الوطني المرتبط بالعقيدة الدينية، وحب الوطن، وأخوة السلاح، والتلاحم بين قيادات الثورة وجنودها وعموم الشعب الجزائري، وعدت التضحية والإخلاص أساس العمل الثوري. واستغلت الثورة أيضاً خبرة الجزائريين الذين خدموا في الحروب الاستعمارية الفرنسية، ولا سيما من شاركوا في الحرب العالمية الثانية وحرب فيتنام والتحقوا بها. واهتمت كذلك بتكوين الفلاحين والعمال البسطاء، وتدريبهم على حرب العصابات في الريف، والأعمال الفدائية في المدن، مع الحرص على تلاحم الثورة بالشعب، وإحداث القطيعة بين هذا الأخير والإدارة الفرنسية، كما بينته أحداث 20 آب/ أغسطس 1955 في منطقة الشمال القسنطيني، التي شاركت فيها جموع الشعب وأدت إلى ارتكاب القوات الفرنسية أعمال قمع واسعة، دفعت الشباب إلى الالتحاق بالثورة جماعياً، وأوجدت لها حاضنةً في أوساط الريفيين، وأسبغت عليها صفة الحرب الشعبية، فلم يعد ممكناً القضاء عليها.

الأصالة والحدّثة في الثورة الجزائرية

«إننا [الجزائريين] سننتصر لأننا نمثل قوة المستقبل الزاهر، وأنتم [المستعمرين الفرنسيين] ستنهزمون لأنكم تريدون وقف عجلة التاريخ التي سوف تسحقكم، وتريدون المحافظة على ماض متعفن حكم عليه العصر بالزوال».

محمد العربي بن مهيدي (أحد قادة الثورة الجزائرية)، قبل إعدامه (5 مارس 1957).

اتسمت الثورة الجزائرية بطابع تحرري حدّثي، فحاولت الجمع بين قيم الأصالة، ببعديها اللغوي والديني كإسمنت حافظ على تماسكها، وبين متطلبات الحدّثة والمدنية. وقد عبرت عن الطابع التحرري الحدّثي والصفة التقديمية ذات المضمون المدني مبادئاً موثيقها: «إعلان أول نوفمبر» (1954)، و«وثيقة مؤتمر الصومام» (1956)، و«برنامج طرابلس» (1962)، التي كرّست كرامة الإنسان الجزائري، وقدست حرياته الأساسية، وضمنت مصالحه المادية ضمن منظمات نقابية، وأكدت أسبقية الإرادة الجماعية للجماهير الشعبية على النزعة الفردية، وأقرت مبدأ القيادة الجماعية وحرمة الزعامة الفردية قبل القضاء على تركة الاستعمار ومخلفاته المادية والمعنوية. وتجسّد الطابع التقدمي للثورة في التطبيق العملي لمبدأ حق تقرير مصير الشعوب المناضلة والأهم المضطهدة؛ فقد فرضت بندقية الثورة الجزائرية احترام هذا المبدأ الأساسي في العلاقات الدولية والكفيل بحل المعضلات الاستعمارية في العالم، ما دام يعبر عن إرادة الشعوب المناضلة. وهذا ما لم تمارسه أو تأخذ به أغلب الشعوب العربية التي ظلت مشدودة إلى ذاكرتها التاريخية، ولم تعش تجربة بحجم التجربة الجزائرية، من أجل افتكاك الحرية الذي تطلّب دفع ضريبة باهظة من الدماء والمعاناة.

ثانياً: الدروس المستخلصة من الثورة الجزائرية

تقدم الثورة الجزائرية دروساً في كيفية التخلص من استعمار استيطاني متجذر؛ فمن جهة، عدت مطالبها التحررية غير قابلة للتفاوض أو المساومة على الحل الوسطية الظرفية التوافقية، فتأسست على قدسية الهدف والإجماع الوطني والكفاح المسلح، الذي كان الخيار الوحيد لمواجهة فرنسا الاستعمارية، التي ألغت الوجود الوطني الجزائري من خلال فكرة الجزائر الفرنسية. فقد أيقنت قيادة الثورة، بخبرة وحنكة سياسية نابعة عن عقود من النضال السياسي الحزبي، أن التسليم في القليل قد يؤدي لا محالة إلى انتكاسة، ويُسفر عن ضياع الكثير، كما هي الحال الآن في بعض القضايا العربية المعاصرة. فالدرس الأساسي للثورة الجزائرية أن سبيل الخلاص من قبضة الاستعمار الاستيطاني، هو مواجهته عسكرياً، وتحديد سياساته، باعتماد مشروع وطني غير قابل للتنازل، ولو تطلب ذلك تعاقب عدة أجيال. لذلك، تجاوزت الثورة الجزائرية الفكر الإصلاحي القائم على البناء الداخلي للمجتمع، الذي رأته فيه أسلوباً غير قادر على افتتاح الحرية من المغتصب في حالة الجزائر. وكان هذا النهج الراديكالي مثمراً؛ إذ خلق تناقضات كبيرة في المجتمع الفرنسي، وأدخل فرنسا في أزمة سياسية خانقة، أدت إلى سقوط الجمهورية الرابعة، ودفعته بها إلى شفا حرب أهلية حقيقية، كان السبيل الوحيد لتجنبها التسليم باستقلال الجزائر.

قامت الثورة الجزائرية على فكرة أن المواجهة العسكرية، وإن كانت غير متكافئة، هي السبيل لبعث وجود الشعب الجزائري وصيانة بقائه في وجه مشروع الإدماج؛ ومن ثم، كان ينبغي رص الصفوف وجمع الإمكانيات وحشد الطاقات. فحاربت التوجهات السياسية والميول الشخصية والزعامات الحزبية، وعملت أيضاً على القضاء على المتعاملين مع الجيش الفرنسي (الحركي)، الذين رأته فيهم خطراً وجودياً عليها وعلى وحدة الشعب الجزائري. ورفضت الثورة اختلاف الرأي، وأجلت متطلبات الديمقراطية لما بعد تحقيق النصر الذي يتطلب تسخير كل الإمكانيات لمواجهة العدو؛ فبحكم الواقع الاستعماري الذي أوجد مجتمعاً من المعمرين (أي المستوطنين)، يقصي الجزائريين ويسعى لتعميق واستغلال اختلاف انتماءاتهم الجهوية وقناعاتهم الفكرية وانقساماتهم السياسية قبل الثورة، والتي آلت إلى برامج جوفاء أو مطالب غير مجدية في أغلبها، حرصت الثورة الجزائرية على رفض من يخالفها الرأي والمنهج، واعتمدت فكرة وحدة الصف في إطار القيادة الجماعية، وابتعدت عن الاستعراضات الكلامية، والتزمت السرية المطلقة في التخطيط والتنفيذ، واتسمت بالجدية وإلغاء الفرد من أجل الجماعة وأسبقية المصلحة الوطنية على كل الاعتبارات الأخرى. فعادت الزعامة حفاظاً على انسجام العمل الثوري، بحيث لا يمكن طرح مسألة الديمقراطية والشرعية في الثورة الجزائرية من دون الرجوع إلى هذا الواقع الذي يُفسر تخلصها من الزعيم مصالي الحاج وتخوينها له، وتحبيدها بعض العناصر الطموحة التي اعتقدت أنها قد تُخل بانسجام القيادة الجماعية، وتخلصها في خضم الأحداث من تنافس الزعماء الخمسة الذين اختطفوا فرنسا طائرتهم وأودعتهم السجن، وتحبيدها لبعض القادة من ذوي الميول الناصرية، وإطاحتها غداة انتصارها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي كانت واجهتها المدنية والدبلوماسية في تونس.

الثورة الجزائرية: آمال ومآلات

كانت الثورة الجزائرية قوة تغيير حقيقية في عالمي الريف والمدينة، وعملاً تأسيسياً لإعادة بعث الدولة الجزائرية. وقد تمكنت، إلى حد كبير، من تفكيك مكونات الاستعمار البشرية والمادية، وأعادت ما ضاع من مصادر الثروة، لتربط تاريخ الجزائر المعاصرة بفترة ما قبل الاحتلال.

ومما لا شك فيه أن ثورةً، بعنف الثورة الجزائرية وعمق التحولات التي نتجت منها، أوجدت ثورة مضادة أفرزها الاستعمار الفرنسي الثقافي والفكري، وجعلها تتحكم في جهاز الإدارة الذي ورثته الثورة بعد الاستقلال. وهذا ما لم يسمح باستكمال المشروع التحرري للثورة الجزائرية، التي تحولت من ثورة مبدعة مؤثرة إلى نظام حكم ركز على إقامة دولة وطنية على أنقاض الهيكل الاستعماري الخرب؛ فطفت على السطح بعد الاستقلال مظاهر السعي إلى جمع الثروة، والحصول على المناصب والامتيازات، وتحقيق المآرب الشخصية، والمحافظة على الارتباط مع المستعمر السابق.

ثالثاً: الإشكاليات التي تطرحها الثورة الجزائرية في ضوء التجربة التاريخية

تثير الثورة الجزائرية اليوم عدداً من الإشكاليات التاريخية التي يمكن تناولها بموضوعية، بالنظر إلى المسافة الزمنية التي صارت تفصلنا عنها اليوم. ولا تمثل هذه الإشكاليات تقييماً لتجربة تاريخية فريدة؛ لأنها لا تفر حقائق ولا تنفي وقائع، وإن كانت لا تخلو من إحراج للدارس المحلل للأحداث، وتشكل تحدياً لقناعات القارئ المستقرئ للوقائع؛ لكونها تتعلق بطبيعة الكفاح الثوري للشعب الجزائري نفسه، وما أسفر عنه من تأثيرات ونتائج.

أول هذه الأسئلة: هل كانت الثورة الجزائرية مجرد حرب استقلال ضد مستعمر أجنبي أم هي ثورة تحرير هدفها تحرير الأرض والإنسان وبعث الدولة الجزائرية، أم أنها ذات طبيعة مزدوجة، فهي حرب استقلال ضد المحتل، وحركة تجديد لبناء المجتمع الجزائري وبعث دولته في آن واحد؟ إذا ثبت الاحتمال الثالث، فإن الثورة الجزائرية عملية مركبة في منطلقاتها وأهدافها وتفاعلاتها، نتجت من محاولة تجاوز أزمة التيار الاستقلالي الراديكالي (حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية) (1952-1954)، وجمعت بين حيوية المدينة وعمق الريف، وضمت مختلف الشرائح لهدف محدد وهو تحقيق الاستقلال، قبل أن تنتهي إلى أزمة طائفة عام 1962 من أجل السلطة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية *Le Gouvernement provisoire de la république algérienne, G.P.R.A.* - حيث برزت فيها ميول الزعامة بعد سنوات من العيش في الخارج وكان لها تصور هجين لبناء الجزائر المستقلة، اختلطت فيه الأفكار الاشتراكية بالليبرالية - وبين قيادة أركان جيش التحرير الوطني ومن ناصرها من قيادات بعض الولايات التاريخية بالداخل التي ظلت تعيش حلم الثورة وترتبط بالفلاحين والعمال البسطاء، وترى أن الثورة يجب أن لا تُحوّل لصالح طبقة برجوازية تُعوّض مجتمع المعمرين، وإنما هي مكسب للجماهير، وآلة لتحقيق مطالب شعبية اشتراكية.

ساهم الصراع بين التوجهين، اللذين ترسّخا غداة الاستقلال، في إفقاد الثورة بريقها وتحويل انتصارها في الميدان إلى هزيمة نفسية أدت إلى تآكل صدقيتها داخلياً، واستهلكت طاقاتها الإبداعية، وحجمتها، لتتحول مُثلها إلى تنافس على السلطة، أحيا نزعات جهوية، وأعاد إلى الحياة تكتلات حزبية، بعيداً عن قيم مفجري الثورة وسلوكياتهم، في الوقت الذي اكتسب فيه نظام الحكم طابعاً هجيناً عسكرياً ومدنياً، وتحولت فيه جبهة التحرير الوطني إلى حزب يمثل واجهة الحكم، وغدت الأجهزة الإدارية اليد المنفذة، وخضعت لها النخب السياسية والقوى الاجتماعية، لينصب الاهتمام على بناء هياكل الدولة ومؤسساتها وضمان الأسس المادية المرتبطة بالخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. غير أن تحكم الإدارة وبيروقراطيتها، والمعارضة السلبية لجماعات المصالح في جهاز الدولة، والتركيز على التنمية المادية، كلّها عوامل أدت إلى إهمال بناء الإنسان الجزائري وتكريس قيم المواطنة؛ ما أجّل استكمال مشروع الثورة، بعد فشل مشروع الرئيس الراحل هواري بومدين المعروف بالثورات الثلاث (الزراعية، والصناعية، والثقافية).

يتعلق السؤال الثاني بما إذا كانت الثورة الجزائرية قد عرفت اتجاهًا معاكسًا لأهدافها ومعاديًا لطموحاتها، يمكن وصفه بـ «الثورة المضادة»، ولم تظهر آثاره السلبية في عنفوان الثورة. لكن الضغط العسكري الفرنسي، والبرامج الإنمائية للجنرال شارل ديغول لعزل الثورة المعروف بـ «مشروع قسنطينة»، وتوسع التعليم الفرنسي، مع فتح باب الترقية الاجتماعية بإدماج ذوي الثقافة الفرنسية من الجزائريين في السلم الإداري، عوامل جعلت الثورة تركز على العمل العسكري داخليًا والأسلوب السياسي خارجيًا، في الوقت الذي ضعف تأطيرها للسكان، الذين رحل قسم كبير منهم إلى المحتشدات ومواقع التجمع تحت مراقبة الجيش الفرنسي؛ ما هيا الأراضية لظهور قوة اجتماعية ظلت خفية. لكن التنافس على السلطة، بعد اتفاقيات إيفيان، أدى إلى النأي عن قيم الثورة وأخلاقياتها؛ فتنافس إخوة السلاح، وصاروا يبحثون عن الامتيازات الاجتماعية ويتفاعلون مع الثقافة الفرنسية، عاديّين الثورة منتهية بتحقيق الاستقلال، يشجعهم في ذلك سلوك بعض زعماء الثورة الذين تحرروا من التزامهم الثوري وأصبحوا يبحثون عن السلطة في دولة وطنية. وفي طليعة ذلك، ضباط عسكريون عملوا في الجيش الفرنسي، ثم التحقوا بالثورة لخبرتهم وكفاءتهم المهنية ليصبحوا في مراكز القيادة العسكرية في أثناء حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد.

ثالث الأسئلة الجوهرية المتعلقة بالثورة الجزائرية يُعنى بالدور الهامشي للنخب، بانتماهم المختلفة في الثورة، ومدى تأثير تحييد العناصر ذات الخبرة والكفاءة التي أوجدها نضال الحركة الوطنية وبقاؤها بعيدة عن مراكز القيادة؛ فقد اقتصر استخدام هذه النخب أساسًا على الخدمات الإدارية والثقافية والإعلامية، بينما وُضعت العناصر النشطة منها تحت المراقبة، ما حال دون أن يكون لها دور سياسي وتأثير. فهل مرد ذلك التخوف من قناعاتها الفكرية الإصلاحية (جمعية العلماء) أم الليبرالية (أحباب البيان)، ومن كون أغلب أفرادها كانوا مترددين أو متحفظين على العمل الثوري في أثناء نشاط الحركة الوطنية قبل الثورة والتحقوا بركب الثورة بصفة شخصية ولم يكونوا من طلائعها الأولى، فضلًا عن أن أغلبهم كان منقطعًا عن عالم الأرياف والقطاعات المهمشة في المدن، الذي أعطى الثورة طابعها الشعبي وكان لعناصره دور مهم في العمق الشعبي والعمل العسكري للثورة. فقد كان لارتباط الثورة بمجتمع المدن المهمش (العمال البسطاء والبطّالون) وجموع الفلاحين البسطاء بالريف دور مهم في إبعاد الزعامات السياسية التقليدية عن مقاليد الثورة، وأكد الخيارات الشعبية (والاشتراكية لاحقًا) في أسلوب الحكم، وحال لمدةٍ دون بروز نزعة ليبرالية نابعة من الاحتكاك بالمجتمع الفرنسي، ولم يسمح بطرح مسألة الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الأفراد خارج مفهوم الثورة في أثناء فترة الكفاح المسلح، وحتى في فترة البناء الوطني بعد الاستقلال.

وفي السياق نفسه، أُجّل البت في مسألة الهوية والثوابت الوطنية؛ فرغم أهمية تحديد طابع الدولة وسياستها الثقافية، أهملت موثيق الثورة (مبادئ أول نوفمبر، وأرضية الصومام، وبرنامج طرابلس) - عن قصد - تحديد الهوية الجزائرية واكتفت بشعارات فضفاضة، من قبيل أن تحصين الاستقلال يستوجب استرداد الهوية كما حددتها الحركة الوطنية. غير أن تطور الأحداث أثبت أن تأثير الوجود الفرنسي الطويل الأمد سوف يجعل مسألة الهوية موضوع نقاش وتجاذب؛ لتحكم الثقافة الفرنسية وأسلوب الحياة الغربية في الحياة اليومية للجزائريين، ما أدى لاحقًا إلى تصادم في القنوات وتناقض في الأفكار، وحال دون استكمال الجزائر استقلالها الثقافي، وسمح بظهور ميول معادية لثوابت الجزائر تحت غطاء الإثنية والعقيدة والثقافات والخصائص المحلية.

رابعاً: الأدبيات التي تناولت الثورة الجزائرية وطبيعة السرديات المتعلقة بها

ظل الجانب التوثيقي المتعلق بالثورة الجزائرية محدوداً، مقارنةً بأهميتها في تاريخ الجزائر ونتائجها الإيجابية، وتأثيرها الدولي، ومكانتها في الذاكرة العربية، وأبعادها التحررية على مستوى العالم الثالث.

يُصدم الباحث في تاريخ الثورة الجزائرية بصعوبة الوصول إلى مراجعها والإحاطة بمصادرها، سواء على مستوى الأدبيات السردية العامة، أو الأبحاث المتخصصة. فجلّ ما نُشر في الجزائر حتى الآن يغلب عليه، على قلته، الطابع الإعلامي، ويتصف بالسرد الحداثي، وتستبد به البطولات الفردية والأطروحات الأيديولوجية. ويندرج أغلب هذا الإنتاج في باب تسجيل الخواطر والذكريات وعرض المواقف والانطباعات.

لقد بلغ مجموع العناوين التي نشرها الجزائريون في الفترة 1962-1987 مئتين وخمسين عنواناً. وهذا ما تنبه له العديد من الكتاب الجزائريين، وشعر به النظام الجزائري في ثمانينيات القرن الماضي؛ إذ شجع الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد جهاز جبهة التحرير الوطني، ومنظمة المجاهدين، على تنظيم مؤتمرات وعقد لقاءات، يساهم فيها من شارك في الثورة وكان له دور فيها. فكانت بادرة حسنة أسفرت عن عقد العديد من الندوات الجهوية، وتنظيم ثلاثة ملتقيات وطنية، نُشر ما قدم فيها من شهادات وروايات في عدة مجلدات (1982-1984). وبالتوازي مع ذلك، عملت مؤسسة الأرشيف الوطني الجزائري والمركز الوطني للدراسات التاريخية ومن بعده المركز الوطني للبحث في تاريخ ثورة أول نوفمبر 1954، على الاهتمام بوضع ملفات حول الثورة، وجمع ما تيسر لها من الوثائق، وتشجيع الباحثين على الكتابة في تاريخ الثورة. لكن ذلك ظل محدوداً؛ لضخامة الجانب التوثيقي للثورة الجزائرية.

ورغم هذه المبادرات الظرفية، لا يزال التساؤل قائماً عن أسباب قصور الجهد الجزائري في المحافظة على ذاكرة الثورة. ولعل جزءاً من الجواب يكمن في عقدة الخوف من الثورة أو الخوف عليها. فهي محكمة تدين الخونة ولا تسمح بأن يمتلكها من يحاولون تزعمها واستغلالها. والواقع أن من أسباب قصور التوثيق في حق الثورة الجزائرية ما يعود إلى طبيعة النظام السياسي الذي ارتبطت شرعيته بالثورة؛ فأثر احتكارها وتنصيب نفسه المتحدث الحصري باسمها، وفضل تقديم أحداثها من خلال رؤية انتقائية تتجاهل منظور المعارضين والمراجعين. ومن هذه الأسباب ما يرجع إلى سلوك فردي، جعل الكثيرين يتحفظون على نشر وثائق الثورة خشية إدانتهم أو خوفاً عليها باعتبارها شيئاً مقدساً لا يجب تناوله بوصفه عملاً بشرياً، بسلبياته وإيجابياته؛ فنظر إليها بعضهم على أنها مكسب شخصي يجب المحافظة عليه، لأنه بالنسبة إليهم مصدر مكاسب وامتيازات. في حين انشغل الطموحون الساعون للمناصب وخدمة النظام بالعمل السياسي ومتطلبات الوظيفة، ولم يعد يهمهم نشر ما بيدهم من وثائق عن الثورة، ومنهم من آثر الصمت وصرفته معارضته للنظام ورموزه عن تسجيل مآثره في الثورة. لأن هؤلاء، بسبب معارضتهم لرموز نظام ما بعد الثورة، يعدّون أن من شأن توثيق أحداث الثورة أن يدفعهم للإشادة، بطريقة ما، بدور أولئك الذين يعارضونهم خلال الثورة، سواء في بدايتها أو في مراحلها الأخيرة. ومن رجال الثورة من تهاون في تسجيل شهادته وجمع وثائقه، بفعل إجحام نفسي أو قصور في الكتابة، فوافته المنية ولم يترك للأجيال ما عاشه أو خبره عن الثورة إلا بعض اللقاءات والندوات العابرة.

وبغض النظر عن سلوك من كانوا فاعلين في الثورة، تظل المسؤولية قائمة على المثقفين والمؤرخين، وخاصة من عاش منهم الثورة وتأثر بها، ومن عدّ نفسه مؤرخاً لها لكنه آثر خدمة الحاكم وتقلد المناصب ضمن منظومة الحكم.

وقد كان لهذا التقصير في حق ذاكرة الثورة الجزائرية ضرر كبير؛ إذ تسبب في إحباطات خطيرة أضرت بالرصيد المعنوي للثورة، وأسهم، ولو بطريقة غير مباشرة، في وضع نهاية للحلم الذي جسّدته وتطلعات الأجيال ونظرتها إليها، بل كان هذا التقصير عاملاً في تشجيع الثورة المضادة على نفس مكتسبات ثورة التحرير.

الكمي والنوعي في الكتابات التاريخية الفرنسية حول الثورة الجزائرية

أما توثيق الثورة لدى الطرف الآخر (الفرنسي)، فكان أحسن حالاً، من حيث نوعية الكتابات التاريخية عن الثورة، أو جمع وثائقها والمحافظة عليها؛ لكون الفرنسيين يعتبرونها وثائق فرنسية، من منطلق أن الجزائر في نظرهم كانت حتى استقلالها جزءاً من فرنسا. وقد جعلت القوة العلمية والأكاديمية الفرنسية الحضور الفرنسي طاعياً في تاريخ الثورة الجزائرية، سواء في رصيدها التوثيقي أو مضمونها التاريخي. وأصبح الفرنسيون شريكاً فعلياً في توثيق الثورة؛ بوصفهم الطرف الآخر المهتم بالذاكرة التاريخية للثورة. وهذا ما شجع الحكومة الفرنسية في الآونة الأخيرة على محاولة الدخول في شراكة علمية مع الجزائر، في شأن الذاكرة التاريخية المشتركة والمتعلقة بالفترة الاستعمارية والثورة التحريرية؛ وقد قدّم مؤخراً المؤرخ الفرنسي، بنيامين ستورا، تصور الجانب الفرنسي في هذه المسألة.

وبغض النظر عن نظرة الفرنسيين إلى تاريخ الثورة ونوعية الوثائق التي يمتلكونها حولها، حققت فرنسا سبقاً في مسألة كتابة تاريخ الثورة وتوثيقها؛ فظهر 805 عناوين عنها في فرنسا على عهد الجنرال شارل ديغول وحده (حتى 1970). وتكاثرت بعد ذلك الإسهامات التاريخية عن الثورة الجزائرية؛ لتشكل مكتبة تاريخية شبه متكاملة تضم ما كتبه الفرنسيون وساهم به بعض الجزائريين المندمجين في الفضاء الثقافي الفرنسي، وفي مقدمتهم المؤرخ محمد حربي؛ ما اضطر المركز الوطني للبحث في تاريخ الثورة بالجزائر إلى ترجمة العديد من هذه العناوين المهمة ابتداءً من التسعينيات.

وتخزن دور الأرشيفات الفرنسية مجموعات ضخمة من الملفات التوثيقية عن الثورة الجزائرية، توزعت على 5000 علبة تغطي الفترة 1924-1967، وهي تهم أوضاع الجزائر قبل الثورة وفي أثنائها وتغطي الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والإدارية والأحوال النفسية (السيكولوجية) وشؤون الأهالي وأوضاعهم وكيفية التعامل معهم. وقد نُقل بعض هذه الملفات التوثيقية من الجزائر عشية استقلالها (أرشيف الولاية العامة)، وقسم آخر أنتجته مصالح الجيش الفرنسي العامل في الجزائر ووفرت له المكاتب والمندوبيات العسكرية والقيادات الجوية للجيش الفرنسي. وقد فُتح قسم من هذا الأرشيف أمام الباحثين في مطلع التسعينيات (1992)؛ ما يطرح على المسؤولين الجزائريين مسألة امتلاك الجزائر لأرشيفها، وضرورة العمل الجاد للمحافظة على ذاكرتها وإبقائها حيّة.

ولا يجب أن يقتصر البحث في الكتابات التاريخية عن الثورة الجزائرية على ما دوّنه الجزائريون والفرنسيون، بل يجب الاهتمام بما كتبه العرب، وإن كان قليلاً ويركز على البعد القومي وحضور الثورة الجزائرية في البلاد العربية ودعمها لكفاح الشعب الجزائري. هذا فضلاً عما دوّنه الباحثون الأكاديميون خارج الجزائر وفرنسا والعالم العربي، والذي تكمن أهميته في كونه يقدم نظرة البعيد عن الأحداث المتجرد من تبعاتها.

وفي الخلاصة، تمثل الثورة الجزائرية ظاهرة تاريخية فريدة ومعقدة، على من يريد الكتابة عنها امتلاك القدرة على التحليل والمقارنة والاستنتاج، والالتزام بشروط البحث الموضوعية التي ترفض الاعتبارات الذاتية والمواقف السياسية والميول الأيديولوجية. ذلك أن المطلوب في دراسة الثورة الجزائرية والتوثيق لها هو تحريرها من احتكار الأفراد، واستبدال الأنظمة، وظلم الخصوم؛ حتى تحافظ على طابعها التحرري وبعدها الإنساني.

محاور المؤتمر

- حضور الثورة الجزائرية في العالم العربي: البعد العربي.
- حضور الثورة الجزائرية في العالم: البعد الدولي.
- التفاعل بين البعد الوطني القطري والبعد القومي العربي والبعد الإنساني العالمي في الثورة الجزائرية.
- إسقاطات الثورة الجزائرية على الواقع العربي والدولي المعاصر.
- الثورة الجزائرية في الزمن الطويل.
- ظاهرة المقاومة في التاريخ الجزائري المعاصر.
- السياق التاريخي للثورة الجزائرية: المنطلقات والجذور التاريخية.
- الانتقال من العمل السياسي الحزبي إلى الكفاح المسلح.
- قدسية وحدة الشعب ومسألة الاختلاف الأيديولوجي في الثورة.
- أساليب التجنيد والتعبئة في الثورة الجزائرية.
- الراديكالية في الثورة الجزائرية: مبدأ كل شيء أو لا شيء.
- جدلية الواقعية والمثالية في الثورة الجزائرية.
- التفاعل بين قيم الأصالة والانتماء الحضاري والأفكار التقدمية والحداثية في الثورة الجزائرية.
- البعد الرومانسي في الثورة الجزائرية.
- القيادة الجماعية والشعب والزعيم في الثورة الجزائرية.
- قراءات في موثيق الثورة الجزائرية.
- الثورة الجزائرية واستغلال تناقضات المجتمع الفرنسي.
- الأساليب العسكرية المعتمدة أثناء الثورة الجزائرية.
- الثورة الجزائرية: بين التكتيك والاستراتيجية.
- أسلوب التفاوض المعتمد في الثورة الجزائرية.
- الثورة الجزائرية ومسألة الشرعية والديمقراطية.
- تعامل الثورة الجزائرية مع المخالفين والمعارضين.

- تعامل الثورة الجزائرية مع المتعاملين والمتعاونين مع الاستعمار.
- الفرد والجماعة في الثورة الجزائرية.
- حضور الثورة الجزائرية في الوجدان الجزائري.
- تطور الخطاب الثوري في الجزائر بعد الاستقلال.
- تعامل الثورة الجزائرية مع التركة الاستعمارية.
- طبيعة الثورة الجزائرية: بين حرب استقلال وثورة تحرير.
- الثورة الجزائرية ومسألة السلطة والشرعية بعد الاستقلال.
- الثورة الجزائرية ومشروع التنمية.
- الثورة الجزائرية والثورة المضادة قبل الاستقلال.
- الثورة الجزائرية والثورة المضادة بعد الاستقلال.
- الثورة الجزائرية ومسألة القيم والثوابت الوطنية.
- القوى الاجتماعية داخل الثورة وتناقضاتها قبل الاستقلال وبعده.
- الثورة الجزائرية أمام تحدي البراغمية.
- الثورة الجزائرية والنخب الدينية الإصلاحية.
- الثورة الجزائرية والنخب الليبرالية الاندماجية.
- النخبوية والشعبوية في الثورة الجزائرية.
- الثورة الجزائرية ومسألة الهوية والوحدة الوطنية.
- طبيعة كتابات ومذكرات الفاعلين في الثورة.
- طبيعة الإنتاج الأكاديمي الجزائري المتعلق بالثورة الجزائرية.
- مسألة أرشيف الثورة الجزائرية.
- تطور سياسات كتابة تاريخ الثورة الجزائرية.
- الجوانب المطموسة في كتابة تاريخ الثورة الجزائرية.
- الكتابات التاريخية الفرنسية عن الثورة الجزائرية.

- معضلة الذاكرة الاستعمارية وتناول الفرنسيين لها.
- الأرشيف الفرنسي الخاص بالثورة الجزائرية.
- الجانبان الكمي والنوعي في الكتابات التاريخية العربية حول الثورة الجزائرية.
- الجانبان الكمي والنوعي في الكتابات التاريخية الأجنبية غير الفرنسية حول الثورة الجزائرية.
- الثورة الجزائرية في الإعلام الفرنسي والعربي والعالم.

نواظم المشاركة

- تستقبل لجنة المؤتمر المقترحات البحثية (في نحو 700 كلمة)، مرفقة بسيرة ذاتية محدثة للباحث/ الباحثة، باللغة العربية أو الإنكليزية، في مدة أقصاها 1 كانون الأول/ ديسمبر 2021، على أن تتوافر فيها المواصفات الشكلية والمعيارية الأساسية للمقترح البحثي: إشكالية البحث وقضاياه الأساسية وفرضياته، والمنهجية والأطر النظرية التي يستعملها، فضلاً عما يمكن أن يُعدَّ جديداً ومن الإضافات البحثية على مستوى المعالجات والمقاربات أو النتائج، مع قائمة المراجع والمصادر التي جرى اعتمادها.
- يخضع المقترح البحثي لتحكيم داخلي، ويُبَلِّغ الباحث بالنتيجة، قبولاً، أو رفضاً، أو طلبَ تعديل، خلال أسبوعين من إرساله المقترح.
- تُستَقْبَل الأبحاث التي وافقت لجنة المؤتمر على مقترحاتها (6000-9000 كلمة)، مراعيةً مواصفات الورقة البحثية الشكلية والموضوعية التي يعتمدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في كتابة الأوراق البحثية، على نحو تكون فيه قابلةً للتحكيم، وأصيلةً؛ لم تُنشر سابقاً، لا كلياً ولا جزئياً، وذلك في موعد أقصاه 15 آذار/ مارس 2022.
- تُحْكَم لجنة علمية مختصة الأبحاث، وتلتزم اللجنة بإعلام الباحثة، أو الباحث، بقرارها، قبولاً، أو رفضاً، أو طلبَ تعديل، في مدة أقصاها 30 نيسان/ أبريل 2022.
- لا تُعَدَّ موافقة لجنة المؤتمر على المقترح البحثي موافقةً تلقائيةً على مشاركة البحث في المؤتمر. وتوجّه المراسلات كافةً إلى عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمؤتمر:

history.conference2022@dohainstitute.org